مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد والإدارة، م٢١ ع٢، ص ص: ٢٩١-٣٠٣ (٢٠٠٧م/١٤٢٨هـ)

مراجعة علمية لكتاب:

الشورى في المملكة العربية السعودية: من بداية التأسيس عام ١٣٤٣هـ إلى عام ١٣٦١هـ

تأليف: صادق عبدالله صدقة دحلان

الطبعة الأولى، جدة: دار المرسي للنشر والتوزيع ١٤٢٦هـ

مراجعة: صدقة يحيى فاضل

أستاذ العلوم السياسية وعضو مجلس الشورى

كلية الاقتصاد والإدارة - جامعة الملك عبدالعزيز

جدة - المملكة العربية السعودية

(قدم للنشر في ١٤٢٧/١١/٢٠هـ)

هذا الكتاب القيم يلفت النظر، ويثير الاهتمام، لعدة أسباب، في مقدمتها: أهمية موضوعه، بالنسبة لمسألة "الإصلاح" السياسي التي تثار الآن في عالمنا العربي، بصفة عامة، بما فيه المملكة العربية السعودية. وكذلك أهمية كاتبه... كمسؤول عاصر النشأة الأولى لمجلس الشورى السعودي... وككاتب خط كتابه هذا من منطلق ممارسة وخبرة، استمرت ردحًا من الزمن.

لذا، قررت قراءة هذا المؤلف بتمعن وروية، وكتابة "مراجعة" موجزة عنه... راجيًا أن تلقى بعض الضوء، أو مزيدًا من الضوء، على هذا الكتاب، ومضمونه الهام، ومغزاه الحيوي. الكتاب يقع في ١٧٤ صفحة (من القطع المتوسطة)، إضافة إلى "ملاحق" وردت في ٨٦ صفحه أخرى. ويحتوي على:

- مقدمة: كتبها الدكتور صالح بن عبدالله المالك، أمين مجلس الشورى الحالي، بالمملكة العربية السعودية.

- ثم "تصدير" للمؤلف.

- ثم "مدخل" موجز، بعنوان: الشورى أساس الحكم في الإسلام.

ولقد فوجئت بأنه ليس به "فصول"... بل أن محتوياته الرئيسة عبارة عن اثني عشرة بندًا، أو نقطة (نقاط زمنية) تبدأ بسنة ١٣٤٣هـ. ويوضح "فهرست" الكتاب هذه المحتويات، في الاثني عشر بندًا. كانت وحدة السنة هي أساس التقسيم الذي قام عليه الكتاب، وليس وحدة الأبواب والفصول. وفي هذا خروج عن الأسلوب التقليدي، في وصف وسرد وتحليل المعلومات في أوعية الكتب.

أما الاثنا عشر بندًا فهي كالتالي:

١٣٤٣هـ- ١٣٤٧هـ (خمس سنوات متتالية). ثم الأعوام (غير المتتالية) ١٣٤٥هـ، ١٣٥١هـ (عامان). ثم السنوات ١٣٥٧هـ- ١٣٦٠هـ (أربع سنوات). ثم سنة ١٣٦٢هـ. وبعدها تأتي "ملاحق الدراسة"، وهي في قسمين: ملحق الوثائق، وملحق القرارات.

ومن الوهلة الأولى، يظهر أن هم الكاتب هو: رصد ووصف ما حصل بشأن البدايات الأولى للشورى المنظمة في المملكة، في الفترة الزمنية ١٣٤٣هـ - ١٣٦٢هـ، وبالتحديد في السنوات التي ذكرها، وركز عليها. وينبغي أن نقول: إن هذا الرصد جاء لبعض ما جرى في تلك الفترات، من أمر الشورى،

وخلى من التحليل المعمق لتلك الأحداث. كما خلى من كثير من التفاصيل الهامة، التي كان حريا أن تذكر، في هذا المقام.

وفيما يلي، نقف وقفات عابرة مع كل عنوان رئيس في هذا المؤلف: وواضح أن العنوان الفرعي للكتاب يبين أن بعض الضوء ألقي على مسيرة مجلس الشورى السعودي، اعتبارًا من بداية تأسيسه في ٨ جمادى الآخرة ١٣٤٣هـ، إلى عام ١٣٦١هـ، وهي فترة تمتد لحوالي ثماني عشرة عامًا. وقد وضح المؤلف أهم ما تم في هذه المرحلة، سواء من حيث تكوين وصلاحيات المجلس، أو أسماء أعضائه، في دوراته المختلفة، وما قام به من أعمال، وما اتخذه من قرارات وسياسات، وما إلى ذلك. واحتوى "ملحق الوثائق" على محاضر جلسات وقرارات المجلس، في الفترة المشار إليها.

المقدمة: يقول كاتبها (صالح المالك): "إن تناول المؤلف لهذه الحقبة الشورية ليس سهلاً، نظرًا لما تتطلبه من معرفة عميقة لروح العصر الذي تتناوله، ودراية واسعة بمصادر تاريخية، وكيفية استعمالها، وخبرة واسعة في قراءة فاحصة لوثائق مجلس الشورى خلال هذين العقدين" (١٣٤٣هـ- ١٣٦١هـ).

ويمضي صالح المالك قائلاً: "لقد أفرد المؤلف في كتابه هذا لمحات وتوثيقات مرجعية، قدمت لنا في النهاية صورًا متكاملة للشورى في المملكة، داخل إطار محدد وثابت التاريخ"....

فالكاتب قد قام بالفعل بتوثيق ما تم في هذه المرحلة (التأسيسية) من إنجازات شورية، في هذه البلاد، ورصدها رصد شاهد العيان، والمعايش لما تم في خلال هذه الفترة، من أعمال وقرارات شورية، كان – ومازال – لها تأثير واضح في المسيرة الشورية السعودية.

وقد تمنى كاتب المقدمة على المؤلف أن: "يواصل غوصه في أعماق المراحل التاريخية للشورى في المملكة، حتى وقتنا الحالي"... ولاشك، أن ذلك مطلب معظم المعنيين بالتجربة الشورية بالمملكة. فرغم وجود مؤلفات قيمة عدة... تغطي المراحل اللاحقة، وحتى وقتنا الحالي، وتعتبر مراجع رصينة، في هذا الشأن، إلا أن قيام المؤلف الجليل الشيخ صادق عبدالله دحلان، وزملائه الأحياء (يحفظهم الله) بمواصلة الكتابة في هذا الموضوع، وتوثيق ما تم في الفترات اللاحقة، من التجربة الشورية السعودية، يعطي مصداقية كاملة لما تم رصده، كون الموثق صادرًا عن شهود عيان، ومعايشين لهذه التجربة.

"تصدير" (المؤلف):

وفي هذه الجزئية، ركز المؤلف على نخبة مختارة "من خيرة رجال مكة" و من ضمهم أعضاء مجلس الشورى في مرحلة تأسيسه الأولى. حيث قدم نبذة موجزة عن معظم هذه الشخصيات، وهم رواد الشورى الأوائل. ثم تحدث المؤلف عن تجربته الشخصية، إذا قال: "وهذا المجلس الذي أتحدث عن ماضيه وعن أعضائه الأفذاذ، في هذه الصفحات، أفنيت فيه زهرة شبابي " (ص ص ٢١-٢٢). وقد كتب هذا "التصدير" في مكة المكرمة، في شهر ربيع الآخر سنة ١٤٢٣هـ... لذلك، لم يتضمن ما شهده مجلس الشورى من تحديث وتطوير، في الأعوام التالية لهذا التاريخ وما قبله. فـ "التصدير" ركز – كما قلنا – على أبرز أشخاص الشورى الأولى (في العهد السعودي) وأوجز أهم ملامح التجربة الشخصية للكاتب. وهذا ما يدفع للتمني على المؤلف بأن يكتب كتابًا آخر... يسجل فيه مذكراته، منذ أن التحق بالعمل في مجلس الشورى عام ١٣٥٥هـ (عندما بدأ من "أول السلم" الوظيفي، كناسخ آلة) وإلى أن أصبح نائبًا لرئيس مجلس الشورى، حتى رمضان ١٤١٣هـ. (ص ص: ٢٢-٢٣).

وفي رأيي، فإن كتابا بعنوان: صادق عبدالله صدقة دحلان ومجلس الشورى (أو أي عنوان مشابه) سيعطي القارئ فكرة أوفى، وأعمق، عن تجربة هذا الرائد الشوري، وكتابة هذه التجربة في هيئة مذكرات (موثقة) تؤرخ بحق لهذه المرحلة الشورية، في هذه البلاد. ونتمنى من الله أن يعطي المؤلف الصحة وطول العمر، ويمكنه من إصدار هذه المذكرات، قريبًا.

"مدخل": تحت كلمة "مدخل" هذه، ورد العنوان التالي: الشورى أساس الحكم في الإسلام: حيث أراد المؤلف (في صفحة ونصف فقط ؟!) أن يعطي القارئ لمحة عن ماهية "الشورى"، وحكمها في الشريعة الإسلامية. حيث أورد الآيات القرآنية الكريمة التي أمرت بـ "الشورى" ثم اختتم هذه النبذة بإيراد نصوص من توجيه الملك عبدالعزيز آل سعود- يرحمه الله- لأهل مكة المكرمة، باعتماد مبدأ الشورى في إدارة شؤون بلادهم، فـ"أهل مكة أدرى الناس بشعابها" (ص ٢٦).

ثم علق الكاتب على تلك النصوص، بقوله: "لقد كان وقع توجيه عظمته في نفوس تلك النخبة الممثلة فيهم صفة أهل الحل والعقد، عظيمًا... عوضهم عن الكثير الكثير عما فاتهم من مشاركة في الحكم، منذ عهود موغلة في القدم..." (ص ٢٦).

وفي الواقع، لابد عند قراءة كل مضامين هذا الكتاب أن يكون في ذهن القارئ شخصية كاتبه... بعلمه وتجربته، التي لخصتها السيرة الذاتية، المثبتة في الوجه الآخر من غلاف الكتاب.

وتجربة "الشورى" بالمملكة تستحق أن ترصد كل دقائقها وتفاصيلها، وتسجل أبرز تطوراتها، وتحلل مضامينها... لتبيين: المزايا والمثالب، وتوضيح النتائج والأبعاد، في بلد دستوره الأساس هو الشريعة الإسلامية. ومن الطبيعي لمن يتصدى للكتابة في هذا الموضوع أن يلم بالإطار النظري لمبدأ "الشورى"، في الإسلام، وفي الفكر السياسي الإسلامي، على وجه العموم... موضحًا: "التكييف" الشرعي والنظري للشورى، ومن ثم مبينًا: تطبيقاتها في الأزمنة

والأمكنة التي يختارها، سواء في الماضي أو الحاضر... مع توضيح مدى صحة وسلامة التطبيق، هنا وهناك.

وجوهر مبدأ "الشورى" هو: أن "يشارك" المعنيون في صناعة القرارات السياسية، التي تتعلق بحياتهم ومجتمعهم، وألا تنفرد جهة بالسلطة التشريعية، أو بالسلطات الثلاث متجاهلة مبدأ الشورى، أو آخذة بهذا المبدأ من الناحية الشكلية فقط، أو من باب الإدعاء والتمويه. ومبدأ الشورى يتضمن (أساسًا) أن تصاغ كل القرارات بما يتفق والشريعة الإسلامية، وألا يتم تبني مشروع أي قرار إن كان فيه ما يخالف هذه الشريعة، -من قريب أو بعيد – وإن أقرت "الغالبية" ذلك القرار. قال تعالى: ﴿ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون﴾ سورة المائدة، الآية ٤٥.

إذًا، فإن أهم "ضوابط" الشورى – في الفقه الإسلامي – هي: الالتزام بالشريعة الإسلامية الغراء. وفيما لم يرد فيه نص، يؤخذ رأي (قرار) غالبية أهل العلم والمعرفة والخبرة (المستشارين). ويتبنى ذلك القرار، إن خلا من أي مخالفة لمبادئ الشريعة الإسلامية وأحكامها.

هكذا، تفهم غالبية فئة علماء السياسة العرب والمسلمين مبدأ "الشورى"، في الوقت الحاضر. ولكن، لفئات أخرى فهم آخر – كما هو معروف – يختلف عن فهم علماء السياسة لهذا المبدأ. لذلك، فإن كثيرًا من علماء السياسة العرب والمسلمين يعتبرون "الشورى" هي "الديمقراطية"، مع فارق: ضرورة الالتزام بالشريعة الإسلامية من قبل كل أشخاص سلطات الحكومة الثلاث، وخاصة المشرعين. بينما يقول بعض الكتَّاب غير ذلك.

وعلى العموم، فإن هذا الموضوع شائك، والخوض فيه صعب، وسواء من الناحية النظرية أو التطبيقية. والسبب أن: المعنى العام (والدقيق) لـ"الشورى"،

وماذا تعني، بالإضافة إلى كيفيتها، وما إلى ذلك، لم يكن قط واضحًا ومحسومًا، منذ انتقال الرسول (صلى الله عليه وسلم) إلى الرفيق الأعلى، وحتى الآن.

ما هو المقصود بـ "الشورى" ؟! من يقوم بها؟، وكيف يختار؟، ولماذا ؟! ما هي صلاحيات أهل الشورى (مجلس الشورى) واختصاصاتهم ؟! وكيف تمارس هذه الصلاحيات؟! وهل – كما يتساءل البعض – الشورى "ملزمة"، أم "معلمة"؟! وغير ذلك من الأسئلة، البالغة الأهمية والحيوية. وكلها أسئلة لا توجد إجابات قاطعة وحاسمة وواضحة عليها. بل هناك خلاف (واختلاف) على أجوبتها الصحيحة، بين كثير من "علماء" و"فقهاء" الشريعة الإسلامية، من العرب والمسلمين.

وهنا حاول الشيخ صادق دحلان، مؤلف هذا الكتاب، أن يدلو بدلو عابر في التكييف (النظري) لمبدأ الشورى. فكتب صفحة ونصف صفحة فقط (ص ص: ٢٥-٢٦) لتوضيح الشورى في الإسلام، بعنوان: الشورى أساس الحكم في الإسلام. وقد كتب الشيخ دحلان ما كتب مقتنعًا كما يبدو بأن "الشورى" هي ما ذكره، في تلك الأسطر... ولم يتطرق إلى الآراء الأخرى، تعريفًا وتكييفًا، وتأصيلاً.

وواقع الأمر أنه لا يستغرب ذلك القصور النظري الملموس في البند الخاص بالتكييف الشرعي والمنطقي لـ "الشورى"... لأن الكِتَاب منصب ــ أصلاً ــ على رصد وتسجيل تجربة "الشورى" بالمملكة، في مراحلها الأولى، من خلفية معايشة وممارسة فعلية. وكذلك كون مؤلف الكتاب خبيرًا غير أكاديمي... ربما لاتهمه مسألة "التكييف" النظري، أصلاً.

لذا، يجب على قارئ هذا الكتاب أن يعي - مقدمًا - أن قراءته للكتاب، ستعنى: القيام بجولة معرفية – قصيرة - في التجربة السعودية لـ"الشورى" منذ نشأة "المملكة العربية السعودية"، على يد موحدها الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود - رحمه الله، في العام ١٩٣٢م (١٣٥١هـ). وهي جولة

ماتعة، ومفيدة، لكل من يعنيهم الأمر، وخاصة أولئك المواطنون السعوديون، المهتمون بالشورى، وضرورة تطبيقها في بلادهم... متجسدة في " السلطة التشريعية" بحكومة هذه البلاد. فإلى محتويات هذا الكتاب الوثائقي، في هذه الجزئية الهامة (تجربة الشورى بالمملكة).

يبدأ الرصد (التوثيقي) لمضمون هذا الكتاب ابتداءً من صفحة ٢٨ منه، ومن العام ١٣٤٣هـ. فبعد المقدمة والتصدير، ونبذة المدخل تتابع نقاط (فصول) الكتاب على النحو التالي، وبدءا من:

(١) ــ ١٣٤٣هـ: مجلس الشورى: أول مجلس أهلي يؤسس في مكة:

وكنت أرجو لو كان ذلك هو "الفصل الأول" وعنوانه:

تأسيس مؤسسة الشورى، لأول مرة في العهد السعودي. إن محتويات هذا الجزء تحكي فعلاً عن التأسيس، ونقطة البداية الشورية، في هذه البلاد. ففي هذا البند، تحدث المؤلف عن أول مجلس أهلي يؤسس في مكة المكرمة، في عهد السلطان عبدالعزيز آل سعود (في ٨ جمادى الآخرة، عام ١٣٤٣هـ). وذكر المؤلف أسماء الأربعة عشر عضوًا الذين تم اختيارهم كأعضاء في هذا المجلس الأول. وزاول هذا المجلس أعماله اعتبارًا من ١٣٤٣/١١/١٨هـ، حتى ١٣٤٣/١٢/٢٦هـ، أي لمدة ٣٨ يوما فقط.

ثم في العام التالي ١٣٤٤هـ، تم تكوين أول مجلس أهلي بالانتخاب من محلات مكة المكرمة الاثنتي عشرة، إضافة إلى أربعة من التجار وأهل الخبرة والعلماء ليصبح مجموعهم ستة عشر عضوًا. يضمهم مجلس باسم "المجلس الأهلي". ثم استقر اسمه فيما بعد على "مجلس الشورى". وذلك في عام ١٣٤٥هـ، ومقره العاصمة المقدسة مكة المكرمة. واستمر هذا المجلس بمكة حتى منتصف عام ١٤١٣هـ (أي لمدة ٧٠ عامًا). ثم تم تكوين مجلس الشورى (في قالبه الجديد الصادر بمرسوم ملكي عام ١٤١٣هـ) ومقره عاصمة المملكة

العربية السعودية، مدينة الرياض. ومنذ ظهوره، في نظامه الجديد، وهو يمارس نشاطًا تنظيميًا وتشريعيًا إيجابيًا ومقدرًا.

ثم ذكر المؤلف أسماء أعضاء "المجلس الأهلي" لعام ١٣٤٣هـ. وكان مجموعهم أربعة عشر عضوًا، لا ستة عشر (ص٣٣) ؟! وتحدث، في أسطر، عن "انجازات" هذا المجلس، في تلك الفترة القصيرة التي باشر فيها عمله. وانتقل بعد ذلك للحديث عن موقع مجلس الشورى الأول (لعام ١٣٤٣هـ). حيث قال إنه يقع: "في مقر الحكومة، ويسمى بـ "الحميدية". وقد بناه عثمان باشا النوري، وأطلق عليه اسم "الحميدية" نسبة إلى السلطان عبدالحميد العثماني". (ص٣٥) . ثم أورد وصفًا موجزًا لذلك المبنى، ومحتوياته.

وابتداءً من ص٤٠، وفي النقطة التالية لما ذكر، يفرد الكاتب حوالي ١٢ صفحة للحديث عن أول مجلس أهلي يعين بالانتخاب (عام ١٣٤٤هـ) والذي كان اسمه "المجلس الأهلي" وعدد أعضائه سبعة عشر، لا ستة عشر، كما ذكر سابقًا (ص٤١). وبدأ هذا المجلس أعماله يوم ١٣٤٤/١/٢٤هـ. وفي هذه الأثناء انضمت بقية مدن الحجاز إلى الكيان الجديد (مملكة الحجاز وسلطنة نجد، وملحقاتها) وتمت البيعة للملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود يرحمه الله.

وتكونت هيئة تأسيسية في مقر مجلس الشورى الأهلي، من ذوات مكة المكرمة والمدينة المنورة، وجدة. واجتمعت يوم ١٣٤٤/٦/٢٤هـ لبحث مسائل تتعلق بتكوين الدولة الجديدة، وفي مقدمتها: وضع اسم رئيس حكومة الحجاز، ووضع ترتيب خاص لتحديد العلاقة بين نجد والحجاز، وتعيين شكل العلم والنقود. وأصبح اسم المجلس هو: "المجلس الاستشاري الملكي" اعتبارًا من ١٣٤٤/١/١٣هـ.

وبعد انتهاء عام ١٣٤٤هـ، بدأ "المجلس الاستشاري الملكي" (مجلس الشورى فيما بعد) أعماله لعام ١٣٤٥هـ، مكونًا من عشرة أعضاء. ثم تغير

اسمه إلى "مجلس الشورى"، برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن عبدالعزيز، نائب الملك بالحجاز، وعقد أول جلساته يوم ١٣٤٥/١/٢٤هـ. ووضع له، لأول مرة، نظام داخلي. واستعرض المؤلف أهم انجازات هذا المجلس (ص ص:٦١- ٦٣).

دورة مجلس الشورى لعام ١٣٤٦هـ وما بعده

وبتاريخ ١٣٤٦/١/٩هـ، صدر نظام جديد لمجلس الشورى... حدد تكوين المجلس من ثمانية أعضاء، إضافة إلى الرئيس ونائبه... يتم انتخابهم لمدة سنتين. كما حدد الأعمال التي تعرضها الحكومة على المجلس، وكذلك إجراءات انعقاده. وقد أورد المؤلف أسماء أعضاء مجلس الشورى (عام ١٣٤٦هـ) وأبرز الأعمال التي قام بها المجلس في دورته تلك، ولعل أهمها: مناقشة وإقرار ميزانيات الدوائر الحكومية المختلفة.

وفي نهاية عام ١٣٤٦هـ، صدر أمر ملكي بحل مجلس الشورى، وانتخاب مجلس شورى جديد، تم تشكليه في ١٣٤٧/١/١٠هـ. وباشر أعماله في ذات التاريخ، من اثني عشر عضوا ونائبين لرئيس المجلس، وكان الملك فيصل بن عبدالعزيز، يرحمه الله. كما صدر "النظام الأساسي" و "النظام الداخلي" للمجلس. وقد أورد المؤلف النظامين، وكذا أهم الأعمال التي قام بها مجلس الشورى في دورته تلك (ص ص: ٧٥-٩١).

عام ١٣٥١هـ

انتهت مدة مجلس الشورى، الذي تشكل عام ١٣٤٧هـ، وذلك في محرم ١٣٤٩هـ، بعد أن استمرت مدته القانونية (سنتان). ولكن صدر الأمر الملكي بتمديد مدة هذا المجلس إلى نهاية شهر ذي الحجة سنة ١٣٥٠هـ.

وجاءت الدورة التي تلت ذلك... حيث افتتحت دورة المجلس لعام ١٣٥١هـ، والتي تمت في مقر مجلس الشورى بمدينة الطائف، مصيف المملكة

التقليدي. وفي بداية هذه الدورة، حضر الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود – يرحمه الله – لافتتاحها، وألقى خطابًا شاملاً. وألقى سكرتير مجلس الشورى كلمة رد... شكر فيها المليك على رعايته لمجلس الشورى.

وقدم المؤلف خلاصة الأعمال التي قام بها المجلس، في المدة التي تبدأ من ١٣٤٩/٣/١هـ إلى نهاية ذي الحجة سنة ١٣٤٩هـ. ثم إلى نهاية ذي الحجة سنة ١٣٥١هـ (ص ص: ١٠٢- ١١٨). وبعد ذلك، تحدث عن: افتتاح الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود دورة مجلس الشورى لعام ١٣٥٣-١٣٥٤هـ، بقاعة المجلس بمكة المكرمة. فأورد خطاب الملك عبدالعزيز، وخطاب سكرتير مجلس الشورى آنئذ، ورد المجلس على خطاب العرش (المتضمن في مرسوم ملكي) ثم خلاصة للأعمال التي أنجزها المجلس في تلك الفترة.

تلي ذلك، تحدث المؤلف عن: تمديد دورة مجلس الشورى اعتبارًا من ١٣٥٧/١/١هـ، إلى نهاية ذي الحجة سنة ١٣٥٧هـ. وتحدث عن ملابسات ذلك التمديد، ثم الأعمال التي قام بها المجلس في تلك الفترة.

- وجاء دور عام ١٣٥٨هـ: حيث افتتح جلالة الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود- يرحمه الله- دورة المجلس لهذا العام أيضا، بحضور ولى عهده الملك سعود بن عبدالعزيز– يرحمه الله– وابنه الملك فيصل بن عبدالعزيز – يرحمه الله – الذي كان يتولى منصب: نائب جلالة الملك بالحجاز، ورئيس مجلس الشورى، آنئذٍ.

تلي في بدء هذه الدورة الخطاب السامي، الموجه من جلالة الملك عبدالعزيز، طيب الله ثراه، إلى رئيس وأعضاء مجلس الشورى، والذي احتوى على: شكر للمجلس، على جهوده الحسنة، وكذلك الأمر الملكي بتمديد مدة هذا المجلس سنة واحدة، إضافة إلى بعض التوجيهات السامية. وعلى أثر ذلك، تقدم عضو مجلس الشورى آنئذ الشيخ أحمد بن إبراهيم الغزاوي، وألقى كلمة رد،

باسم المجلس.... شكر فيها المليك على رعايته، وتوجيهاته الكريمة للمجلس. وفي اليوم التالي، أعد المجلس جوابا على "خطاب العرش" (أورد المؤلف نصه، ص ص ١٤٢- ١٤٣). ثم أورد الكاتب، بعدئذ، أهم الأعمال التي قام بها المجلس في دورته المذكورة.

- وفى العام ١٣٥٩هـ، افتتح صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن عبدالعزيز (نائب الملك، ورئيس مجلس الشورى) دورة المجلس لعام ١٣٥٩هـ. فأورد المؤلف إجراءات الافتتاح، وأسماء أعضاء المجلس (وقد تكون من: رئيس ونائبين، وثلاثة عشر عضوا) ثم أهم الأعمال التي قام بها مجلس الشورى، في دورته تلك، والتي تركزت في: سن أنظمة وتعليمات، وإصدار قرارات، وإقرار موازنات.

وتكرر نفس النشاط الشوروي في العامين ١٣٦٠هـ، و١٣٦٢هـ. ثم انتهت عملية رصد وتسجيل (وتوثيق) ذلك النشاط الشوروي المبكر، وانتهى الكتاب عند سنة ١٣٦١–١٣٦٢هـ، كما نوه عنوانه الفرعي.

ثم بدأت ملاحق الكتاب بـ "ملحق الوثائق" (محاضر جلسات، وشهادات تقدير، وأنظمة، وميزانيات، وتعليمات)..... ثم: ملحق القرارات الصادرة عن المجلس... وتضمن بياناً بأهم القرارات المصدقة وغير المصدقة والمعادة إلى المجلس، في الفترة من ١٣٥٧/١/١٣هـ، إلى ١٣٥٩/١١/٢٧هـ. تبع ذلك "فهرس" الكتاب، الذي لم يتضمن ثبت بـ "المراجع".. لعدم رجوع مؤلفه إلى أي "مراجع".... عدا ذاكرته ، وما تجمع لديه من وثائق ومستندات خاصة بموضوع الكتاب.

والخلاصة، إن هذا الكتاب يستمد أهميته – كما سبق أن ذكرنا – من: كون مؤلفه قد رصد أهم أحداث (وتفاصيل) البدايات الأولى للتجربة الشورية، في العهد السعودي، وسجل أبرز تطوراتها، بعين المعايش للتجربة، في الفترة التي غطاها الكتاب، "وهى من عام ١٣٤٣هـ إلى عام ١٣٦١هـ"، أي لمدة ثماني عشرة سنة.

وهذا الكتاب يعتبر، في حد ذاته، وبالمضمون الذي ورد عليه، مرجعًا قيما لدراسات لاحقة، ومعمقة، لمجلس الشورى، في المملكة العربية السعودية، باعتباره سلطة تشريعية... تستند على الشريعة الإسلامية.

ولعل من أهم الدراسات المعاصرة، والتي صدرت قبل صدور هذا الكتاب، بحثًا قيمًا، جاء في هيئة كتاب: د. عبدالرحمن بن على الزهرانى، مسيرة الشورى في المملكة العربية السعودية، الطبعة الثالثة (الرياض: مجلس الشورى، ١٤٢٣هـ). وفيه تم توثيق وتغطية التجربة الشورية السعودية منذ أن بدأت (عام ١٣٤٣هـ، بل وقبل ذلك وحتى العام ١٤٢٢هـ).

ولكن المكتبة السعودية، بصفة خاصة، والمكتبة العربية، على وجه العموم، مازالت في حاجة إلى دراسات وأبحاث علمية رصينة. تتناول التجربة الشورية السعودية (وغيرها) في النظرية والتطبيق (الواقع). ومثل هذه الدراسات تحتاج إلى مراجع ووثائق وكتب مثل كتاب الشيخ صادق عبدالله دحلان. فهو كتاب توثيقي مهم، رغم غيبة التحليل العلمي العميق فيه. والله ولى التوفيق والسداد.